



نشرة اسبوعية داخلية ترصد أهم ما نشر من اخبار عن مرفق الكهرباء  
بالصحف والمواقع الإلكترونية

في الفترة من ٢٠١٧/٦/٢٥ إلى ٢٠١٧/٦/٣٠  
مع تقيات

جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

الرئيس التنفيذي

المهندس / حاتم وحيد

إعداد

أ/ هبه الله شريف

المشرف علي الاعداد

أ/ رانيا عرب

التشويق

الأخبار

الجمعة السابع

الإيسوع

الجمهورية

الجمهورية

الجمهورية

أخبار اليوم

مستسل	الموضوع	صفحة	التاريخ	المصدر
1	المالية: تعديلات تشريعية لتحسين الخدمات والرقابة علي المال العام	2	2017/6/27	وكالة أنباء ONA
2	«أسعار الكهرباء تصعق» مصر للألومنيوم	3-4-	2017/6/26	الوفد
3	الجارحي: ارتفاع دعم الكهرباء إلى 34 مليار جنيه خلال 2016-2017	5	2017/6/26	مباشر

## المالية: تعديلات تشريعية لتحسين الخدمات والرقابة علي المال العام

27 يونيو 2017 | 11:15 صباحاً

Share



أكد عمرو الجارحي وزير المالية أن الحكومة ستتقدم خلال الفترة القليلة المقبلة بـ حزمة من مشروعات القوانين المهمة لدعم جهود تحسين الخدمات العامة واحكام الرقابة على الإنفاق العام وموارد الدولة السيادية إلى جانب تحسين مناخ ممارسة الأعمال وتشجيع الاستثمارات الخاصة حيث تدرس وزارة المالية حالياً عددا من مشروعات القوانين التي ستعطي دفعة قوية للنشاط الاقتصادي.

وأضاف الجارحي أن من أهم التعديلات التشريعية الجاري دراستها لمشروع قانون المزايدات والمناقصات الحكومية الجديد الذي أنتهي مجلس الدولة بالفعل من مراجعته وجاري حالياً إعداد المذكرة الإيضاحية له لإحالته في اقرب وقت لمجلس النواب لإقراره وكذلك مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

ويأتى ذلك فى إطار الجهود التي تبذل لتشجيع وجذب الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي في إطار تشريعي يسعى لحماية الأقلية من المستثمرين وخلق التنافسية عن طريق بيئة تشريعية تحوي أفضل التطبيقات العالمية وتيسير مزاولة الأنشطة بما يؤدي إلى تحسين مركز مصر في التقارير الدولية.

وفيما يتعلق بتحسين الخدمات الحكومية، ذكر الجارحي أن وزارة المالية تكف على دراسة عدد من مشاريع القوانين أهمها مشروع قانون الملاحة الداخلية ومشروع قانون إنشاء الجهاز التنفيذي للإشراف على مشروعات إنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء الذي يناقش حالياً في لجنة الطاقة والبيئة ومشروع قانون إنشاء جهاز تنظيم خدمات النقل البري للركاب والبضائع على الطرق العامة بين المحافظات وخدمات النقل الدولي ومشروع قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية، وذلك لدراسة الأثر المالي لهذه القوانين المقترحة علي الموازنة العامة للدولة حيث ان وزارة المالية لم تعد تلك القوانين المقترحة وإنما وزارات وهيئات حكومية أخرى.

## أسعار الكهرباء تصعق «مصر للألومنيوم»

الاثنين، 26 يونيو 2017 22:43

كتب - حنان عثمان:

بعد سنوات من الخسائر المتتالية والتدهور في الزوضاع والتراجع في الاداء، جاءت الفرصة على طبق من ذهب لشركة مصر للألومنيوم التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية بصورة درامية غريبة، جاء تحرير سعر الصرف ليحول الشركة بين ليلة وضحاها من الخسارة الى الربح، ومن الديون الى الفائض ومن الأزمة الى الفرصة.

بداية القصة في الشركة منذ سنوات مع ارتفاع أسعار الكهرباء التي شكلت في وقت من الأوقات صاعقة تهدد بقاء الشركة ووصفها المهندس عبدالظاهر عبدالستار رئيس مجلس ادارة الشركة بأنها مشكلة كبرى حيث أشار الى أن كل قرش زيادة في سعر الكهرباء كان يمثل بالنسبة للشركة زيادة تصل الى 50 مليون جنيه في كل طن كتكلفة انتاج، مشيراً الى أن ارتفاع سعر الدولار كان فاتحة خير على الشركة إذ إنه حول الاوضاع فيها بنسبة 180 درجة بالفعل بالإضافة الى ارتفاع سعر الألومنيوم عالمياً، الامر الذي ترجم في الأرقام بأن كل زيادة 100 دولار في الطن ترفع عوائد الشركة 54 مليون جنيه، وأشار الى أن بداية انشاء الشركة في عام 1969 كمجمع متكامل لانتاج الألومنيوم في صحراء نجع حمادى كان الهدف استغلال الطاقة الكهربائية الزائدة من انتاج السد العالى.

وبدأت الامور تختلف من وقت الى آخر مع زيادة عدد المصانع والزيادة السكانية في مصر بوجه عام وما تبعها من زيادة استهلاك الكهرباء الى أن حدثت الندرة في الكهرباء منذ عدة سنوات وارتفعت اسعارها بصورة كبيرة خاصة على القطاع الصناعى الأمر الذى ترجم في مصر للألومنيوم الى زيادة في تكلفة الانتاج وأدى في وقت من الأوقات الى خسائر وتهديد بتوقف العمل وجدول التطور السعري في أسعار الكهرباء بالشركة يشير الى أن اسعار الطاقة شهدت استقراراً في الفترة من 1975 حتى 1980 عند 2.586 مليم لكل كيلو وات في الساعة في حين بدأت الزيادات العالية من 1985 الى 1989 حيث بلغت 7.7 مليم لكل كيلو وات في الساعة، وفي يوليو 2008 وصل الى 20.2 قرش لكل كيلو وات في الساعة، ثم ارتفع السعر في يناير 2012 الى 30 قرشا لكل كيلو وات في الساعة، ووصل الى 2014 الى 38.3 قرش لكل كيلو وات في الساعة، الى أن بلغ في 2015 «41» قرشاً لكل كيلو وات في الساعة.

ويشير أحدث تقرير للشركة الى أنها نجحت في خفض معدلات استهلاك الطاقة الكهربائية وتعتمد على الطاقة المائية، ووصلت الى أدنى معدل عالمي في استهلاك الطاقة الكهربائية للطن من المعدن، ولكن الزيادة المتتالية في الأسعار تآكل أى ترشيد في معدلات الاستهلاك، وطالب تقرير الشركة بضرورة ان يكون هناك عقد طويل الأجل بين الشركة وهيئة الكهرباء لتوريد الطاقة الكهربائية دعماً لقدرة الشركة التنافسية والمحافظة على استقرارها وتدعيم مركزها المالى مع ربط أسعار الطاقة بأسعار المعدن ببورصة لندن للمعادن وذلك تحسباً لاتجاه معاكس لأسعار الألومنيوم والذي يأخذ شكل دورات سعرية مرتبطة بالدورات الاقتصادية، في حين أن اسعار الطاقة تأخذ خطاً متصاعداً، ومن ثم يمكن أن تحدث فجوة بين تكلفة الطاقة وأسعار الألومنيوم مستقبلاً.

والوضع المالى حالياً للشركة يشير الى أنها حتى مارس الماضى كانت شركة مصر للألومنيوم محققة خسائر، وتبدل الأمر تماماً في شهرى ابريل ومايو، حيث تحولت الخسارة الى الربح بفضل معدلات الزيادة في اسعار الألومنيوم عالمياً وارتفاع اسعار الدولار بعد تحرير سعر الصرف ما انعكس على عوائد التصدير في الشركة في صورة زيادة كبيرة.

الدكتور اشرف الشراقوى، وزير قطاع الأعمال العام، في آخر زيارة الى مجمع مصر للألومنيوم الاسبوع الماضى اكد أن الشركة الآن في وضع مختلف يسمح لها باقتناص فرصة التطوير، مشيراً الى أن الشركة تقوم بتصدير 50% من انتاجها و50% يتم بيعه للسوق المحلى، ولما كانت هناك زيادة في الطلب العالمى فقد تقدمت الشركة بفكرة لإنشاء مصنع جديد لزيادة الطاقة الانتاجية في الشركة على أن يتم تمويله ذاتياً من الشركة خاصة أن تكلفة المشروع تصل الى 10 مليارات جنيه وهى تعتبر فكة بالنسبة للشركة حالياً مع تحسن اوضاعها، كما أنها لن تسدد تكلفة المشروع دفعة واحدة، ولكن هناك فترات للسداد وشروطاً توضع في مناقصة التطوير اهم بنودها طرق السداد، وأكد زير قطاع الاعمال أن خفض استهلاك

الكهرباء وتخفيض تكاليف الانتاج احد أهم عوامل نجاح المشروع الجديد الذى قد يستغرق عامين حتى يرى النور، مشيراً الى أن نتائج أعمال الشركة فى 30 يونيو المقبل جيدة.

والأرقام يشرحها رئيس الشركة، مؤكداً ان الفارق بين التصدير والاستيراد لمدخلات الانتاج فى زيادة، وقال ان الشركة تحقق سنوياً فائضاً ما بين التصدير والاستيراد وصل فى العام الماضى إلى 125 مليون دولار، حيث سجل التصدير 435 مليون دولار مقابل 310 ملايين دولار واردات، والفارق يدخل الشركة، وقال ان اجمالى مبيعات التصدير فى الشركة منذ تأسيسها بلغت 8.83 مليار دولار.

فكرة مشروع التطوير الجديد لا تقوم على زيادة الطاقة الانتاجية فقط ولكن سيتم ادخال منتجات جديدة، وهو ما اشار اليه المهندس سيد عبدالوهاب رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية، الذى قال ان هناك تفكيراً فى انتاج «جنوط السيارات»، وقال تلقينا عروضاً للتصنيع ولكن اى نوع من السيارات هذا هو ما ندرسه الآن.

مباشر

## الجارحي: ارتفاع دعم الكهرباء إلى 34 مليار جنيه خلال 2016-2017

26 يونيو 2017 03:30 م

القاهرة - مباشر: قال وزير المالية، اليوم الاثنين، إن قيمة دعم الكهرباء خلال العام المالي 2016-2017، ارتفعت إلى نحو 34 مليار جنيه.

وأضاف عمرو الجارحي، في بيان اليوم، أنه أرسل خطاباً إلى وزير الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، محمد شاكر، لتأكيد استعداد وزارة المالية للتعاون مع الكهرباء لإعادة هيكلة الأعباء التمويلية لشركات الكهرباء بالتنسيق مع البنوك وبما يسمح بمد آجال وعمر سداد قروض قطاع الكهرباء وأوضح الجارحي، أن القرار يهدف إلى تخفيف الأعباء التمويلية لشركات الكهرباء، وبما يدعم القطاع ويعود في النهاية بالنفع على المواطنين.

ووفقاً لمشروع الموازنة للعام المالي 2017-2018 والمقدم لمجلس النواب، يبلغ دعم الكهرباء نحو 30 مليار جنيه، مقابل 35.071 مليار بموازنة العام المالي الجاري.

ورجح مجلس الوزراء إمكانية زيادة دعم الكهرباء إلى 80 مليار جنيه خلال العام المقبل، مقارنة بنحو 30 مليار جنيه تم اقتراحها بمشروع الموازنة المعروض على مجلس النواب حالياً.

وقال وزير الكهرباء، محمد شاكر، إن الحكومة المصرية لم تتوصل لقرار بتطبيق الزيادة المقررة لأسعار الكهرباء في يوليو المقبل، وجرّ مناقشة تمديد خطة رفع الدعم لمدة عامين أو 3 أعوام إضافية

وتستهدف مصر خفض عجز الموازنة خلال العام المقبل 2017 - 2018 إلى 9% من الناتج المحلي، مقابل توقعات بنحو 10.5% - 10.8% في العام المالي الجاري.